

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الاجْتِهَادِ

- 2518- وَيَرْجِعُ الْقَضْدُ بِحَيْثُ اجْتِهَدَا إِلَى اجْتِهَادٍ وَلِفَتْوَى وَاقْتِدَا  
2519- فَانْحَصَرَ الْكَلَامُ فِي أَطْرَافٍ ثَلَاثَةٍ بَيَانُهَا يُوَافِي

### الطَّرْفُ الْأَوَّلُ

فيما يتعلق بالمجتهد من جهة الاجتهاد وفيه مسائل

#### «المسألة الأولى»

- 2520- الاجْتِهَادُ كُلُّهُ ضَرْبَانِ  
2521- دُونَ انْقِطَاعٍ وَهُوَ مَا تَعَلَّقَا  
2522- وَأَنَّهُ لَا خُلْفَ فِي قَبُولِهِ  
2523- مُسْتَدْعِيًا لِلْبَحْثِ فِي تَعْيِينِ  
2524- كَمِثْلِ فَهْمٍ مُدَّعٍ مِنْ مُدَّعَا  
2525- وَلَا غِنَى عَنْهُ لِكُلِّ مُجْتَهِدٍ  
2526- وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ هَذَا يَرْتَفِعُ  
2527- وَبَعْضُهُ صَحَّ بِهِ التَّقْلِيدُ  
2528- لَا كِنَّ الاجْتِهَادَ فِي الْأَنْوَاعِ لَا  
2529- ثَانِيَهُمَا الْمُمْكِنُ أَنْ يَنْقُطَعَا  
2530- الْأَوَّلُ التَّنْقِيحُ لِلْمَنَاطِ  
2531- فَيَحْصُلُ التَّنْقِيحُ فِيهَا بِالنَّظَرِ  
2532- كَمِثْلِ مَا فِي قِصَّةِ الْمُوَافِي
- مُتَّصِلُ الْحُكْمِ مَدَى الزَّمَانِ  
بِحَيْثُ تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ أُظْلِقَا  
كُلُّ مَا يُؤْخَذُ مِنْ دَلِيلِهِ  
مَحَلُّهُ بِمُوجِبِ تَبْيِينِي  
عَلَيْهِ كَيْ يُنْفِذَ مَا قَدْ شُرِعَا  
بَلْ لِلْمُكَلَّفِينَ حُكْمُهُ اعْتِمَادُ  
لَا رَتْفَعَ التَّكْلِيفُ وَهُوَ مُمْتَنِعُ  
فِيمَا فِي الْأَنْوَاعِ لَهُ وَجُودُ  
يَكْفِي فِي الْأَشْخَاصِ إِذَا تَوَمَّلَا  
وَهُوَ إِلَى ثَلَاثَةِ تَنْوَعَا  
فِي جُمْلَةٍ أَوْصَافٍ بِهَا النَّصُّ حَفِي  
لَمَيَزٍ مُلْغَى شَأْنُهُ وَمُعْتَبَرُ  
مُنْتَهَكِ الصِّيَامِ مِنْ أَوْصَافِ



- 2533- وَهُوَ مِنَ التَّأْوِيلِ لِلظَّوَاهِرِ  
 2534- الثَّانِ تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ حَيْثُ مَا  
 2535- وَنِيلَ بِالْبَحْثِ وَالْاجْتِهَادِ  
 2536- وَالثَّالِثُ التَّحْقِيقُ لِلْمَنَاطِ مَعَ  
 2537- كَأَنَّهُ تَحَقُّقُ مَنَاطٍ مَا  
 2538- وَأَنَّهُ بِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ  
 2539- لِكَوْنِهِ مِثْلَ الطَّبِيبِ يُعْطَى  
 2540- وَكَمْ عَلَى صِحَّةِ هَذَا مِنْ خَبَرٍ
- وَخَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ الصَّادِرِ  
 لَمْ يَكُنْ نَصٌّ بِالْمَنَاطِ أَعْلَمًا  
 وَهُوَ قِيَاسِيٌّ فِي الْاِغْتِدَادِ  
 وَجُودِ تَخْصِصٍ بِهِ الْفَرْقُ يَقَعُ  
 مَنَاطٌ حُكْمُهُ الْأَعْمُ عُلِمَا  
 وَوَاقِعٌ مِنْ أُولَى الْاِخْتِصَاصِ  
 كُلُّ امْرِيٍّ مُضْلِحُهُ بِالْقِسْطِ  
 يَشْهَدُ بِاِغْتِبَارِهِ وَمِنْ أَثَرِ

### «المسألة الثانية»

- 2541- مَقَامُ الْاجْتِهَادِ فِي الشَّرْعِ اسْتَقَرَّ  
 2542- الْفَهْمُ لِلْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ  
 2543- ثُمَّ تَمَكَّنَ مِنْ اسْتِنْبَاطِ مَا  
 2544- وَذَاكَ رَاجِعٌ إِلَى حُضُورِ
- لِكُلِّ عَالِمٍ بِوُضُفَيْنِ اشْتَهَرَ  
 عَلَى كَمَالِ حَالِهِ مَرْعِيَّةُ  
 رَامَ تَنْزُلًا عَلَى مَا فَهِمَ  
 مَعَارِفٍ تَهْدِي إِلَى السَّبِيلِ

### «تنبيه»

- 2545- مُجْتَهِدٌ فِي الشَّرْعِ لَيْسَ يُلْزَمُهُ  
 2546- مِمَّا لَهُ بِالْاجْتِهَادِ الْمُوجِبِ  
 2547- أَغْنَى سِوَى الْغَرِيبِ وَالتَّضْرِيفِ  
 2548- فُأَوَّلُ دَلِيلُهُ مِنَ النَّظَرِ  
 2549- وَالْاجْتِهَادُ بِوُجْهِهِ فِي الرُّتَبِ
- عُمُومُ الْاجْتِهَادِ فِيمَا يَعْلَمُهُ  
 تَعَلُّقُ غَيْرِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
 وَمَا يَخْصُ الشَّعْرَ فِي التَّأْلِيفِ  
 وَالثَّانِ مِمَّا فِي الْمَقَاصِدِ اسْتَقَرَّ  
 بِحَسَبِ الْفَهْمِ لِسَانَ الْعَرَبِ

### «المسألة الثالثة»

- 2550- أَنَّ فُرُوعَ الشَّرْعِ كَالْقَوَاعِدِ  
 تَرْجِعُ فِي الْحُكْمِ لِقَوْلٍ وَاحِدٍ



- 2551- وَلَا يَصِحُّ غَيْرُ ذَاكَ فِيهِ  
 2552- وَلَا زِمٌ فِي الْعَكْسِ أَنْ يُكَلَّفَا  
 2553- وَالْعِي لِلنَّسْخِ وَلِلتَّرْجِيحِ  
 2554- وَلَيْسَ فِي مَجَالِ الْاجْتِهَادِ  
 2555- فَإِنَّهُ مِمَّا بِهِ الْأَدِلَّةُ تَعَارَضَتْ  
 2556- وَذَاكَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَنْظَارِ  
 2557- وَمِنْهُ الْاِخْتِلَافُ لِلصَّحَابَةِ  
 2558- وَمَا أَتَى فِي شَأْنِ الْاِقْتِدَاءِ  
 2559- أَوْ بِاِغْتِبَارِ قُطْرٍ أَوْ زَمَانٍ  
 2560- وَلَا بِوَقْعِ الْمُتَشَابِهَاتِ  
 2561- فَإِنَّهَا لِلْاِبْتِلَاءِ وَضِعَتْ  
 2562- وَمَعَ ذَا فَالذَّمُّ فِيهَا وَارِدُ  
 2563- وَالْاِخْتِلَافُ غَيْرُ حُجَّةٍ وَفِي  
 2564- وَالْوَاجِبُ التَّرْجِيحُ أَوْ تَوْقُفُ  
 2565- وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ لِلطَّلَابِ  
 2566- لِأَنَّ فِي ذَاكَ اتِّبَاعاً لِلْهَوَا  
 2567- إِذْ حِكْمَةُ التَّشْرِيعِ مُقْتَضَاهَا
- وَكَمْ مِنَ الْآيَاتِ تَقْتَضِيهِ  
 غَيْرُ مُطَاقٍ وَهُوَ لِلْمَنْعِ اقْتِفَا  
 قَاضٍ لِمَا قُرِّرَ بِالتَّضْحِيحِ  
 نَقْضٌ لِمَا مَرَّ فِي الْاِسْتِشْهَادِ  
 تَفْصِيلاً أَوْ فِي الْجُمْلَةِ  
 لَا نَفْسِ الْأَمْرِ عِنْدَ الْاِغْتِبَارِ  
 الْحُكْمُ وَاحِدٌ بِلَا اسْتِرَابَةٍ  
 بِأَيِّهِمْ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ  
 وَذَا هُوَ التَّوَسُّيعُ بِالْبَيَانِ  
 أَغْنِي بِهَا نَوْعَ الْحَقِيقَاتِ  
 لَا أَنَّهَا لِلْاِخْتِلَافِ شُرْعَتْ  
 لِمُخْطِئٍ فَالْحَقُّ فِيهَا وَاحِدُ  
 رَدُّ التَّنَازُعِ دَلِيلٌ اقْتُفِي  
 فِيمَا يُرَى دَلِيلُهُ يَخْتَلِفُ  
 تَتَّبِعُ الرُّخْصَةَ فِي الْمَذَاهِبِ  
 وَهُوَ مُضِلٌّ قَصْدُهُ عَنِ السُّوَا  
 أَنْ تَخْرُجَ النُّفُوسُ عَنْ هَوَاهَا

## «فصل»

- 2568- وَمِنْ هُنَا يُمْنَعُ مَنْ يُقْلَدُ  
 2569- فِيهِ اخْتِلَافٌ مُفْتَيِّنٌ بَلْ يَقِفُ  
 2570- إِذْ نِسْبَةُ الْمُفْتِي إِلَى الْمُقْلَدِ  
 2571- وَالرَّغْيُ لِلْاِخْتِلَافِ مُقْتَضَاهُ
- الْأَخْذُ بِالتَّخْيِيرِ فِيمَا يَرَدُ  
 إِنْ كَانَ بِالتَّرْجِيحِ غَيْرَ مُتَّصِفٍ  
 كِنِسْبَةِ الدَّلِيلِ لِلْمُجْتَهِدِ  
 اِغْمَالُ مَرْجُوحٍ بِمَا قَوَاهُ



2572- فِي الْجَانِبِ الْآخِرِ لِلتَّلَافِي • بَعْدَ الْوُقُوعِ فَاَنْتَفَى التَّنَافِي

#### «المسألة الرابعة»

- 2573- إِنْ مَجَالَ الْاجْتِهَادِ الْمُعْتَبَرُ  
 2574- بَيْنَ مَحَلِّي نَفْيٍ أَوْ إِبْطَاتٍ  
 2575- بَيَانُ ذَا كُلِّ خِطَابٍ وَاقِعٍ  
 2576- فِي جِهَةِ النَّفْيِ أَوْ الْإِبْطَاتِ  
 2577- وَمَا بِهِ الْقَصْدُ بَدَا بِالْقَطْعِ  
 2578- وَلَا مَجَالَ فِيهِ بَعْدُ لِلنَّظَرِ  
 2579- وَمَا بَدَا ظَنًّا فَذَا الْمُرَدُّ  
 2580- فَغَيْرُ مَا يَقْوَى لِجَانِبٍ رَجَعَ  
 2581- وَمَا بِإِحْدَى الْجِهَتَيْنِ تَظْهَرُ  
 2582- ثُمَّ ثُبُوتُ الضِّدِّ مَهْمَا ثَبَتَا  
 2583- وَذَا لَهُ أَمْثَلَةٌ مِثْلُ الْغَرَرِ  
 2584- وَوَقَعَ الْخِلَافُ فِيمَا قَدْ يُرَا
- مَا كَانَ دَائِرًا بِمُقْتَضَى النَّظَرِ  
 وَضُوحُ قَصْدِ الشَّرْعِ فِيهِ آتٍ  
 لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ قَصْدُ الشَّارِعِ  
 فَذَاكَ نَوْعُ الْمُتَشَابِهَاتِ  
 فَذَاكَ قِسْمُ الْوَاضِحَاتِ الْمَرْعِي  
 فِيمَا بِهِ إِبْطَاتٌ أَوْ نَفْيٌ ظَهَرَ  
 وَالضَّعْفُ كَالْقُوَّةِ فِيهِ يُوجَدُ  
 لِلْمُتَشَابِهَاتِ حَيْثُ مَا يَقَعُ  
 قُوَّتُهُ فَذَاكَ فِيهِ النَّظَرُ  
 مَجْرَاهُ كَالنَّفْيِ بِحَيْثُ مَا آتَا  
 إِذْ فِيهِ مَا يُلْغَى وَفِيهِ مُعْتَبَرُ  
 يُمَكِّنُ أَنْ يُلْغَى وَأَنْ يُعْتَبَرَ

#### «تنبيه»

- 2585- عِلْمُ مَوَاقِعِ الْخِلَافِ الْبَادِ  
 2586- وَذَاكَ قَصْدُ كُلِّ مَنْ حَضَرَ عَلَى
- مُرَشِّحٍ لِمَرْقَى الْاجْتِهَادِ  
 مَعْرِفَةِ الْخِلَافِ أَنْ تُحْصَلَ

#### «المسألة الخامسة»

- 2587- وَحَيْثُ الْاجْتِهَادُ فِي اسْتِنْبَاطِ مَا  
 2588- فَالْعِلْمُ بِاللِّسَانِ شَرْطٌ فِيهِ  
 2589- وَغَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى اللِّسَانِ
- إِلَى النُّصُوصِ حُكْمُهُ قَدْ انْتَمَا  
 حَسَبَمَا قَدْ مَرَّ فِي التَّنْبِيهِ  
 بِحَيْثُ مَا جُرِّدَ لِلْمَعَانِي



2590- مِنْ الْمَفَاسِدِ أَوْ الْمَنَافِعِ      بَلْ شَرْطُهُ الْعِلْمُ بِقَصْدِ الشَّارِعِ

### «المسألة السادسة»

2591- ثُمَّ بِتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ قَدْ يُرَا      تَعَلَّقُ لِإِجْتِهَادِ نَظَرَا  
2592- فَذَا لِقَصْدِ الشَّرْعِ لَا يَفْتَقِرُ      كَمَا اللِّسَانُ فِيهِ لَا يُعْتَبَرُ  
2593- وَذَاكَ كَالْقَارِئِ فِيَمَا يَحْمِلُ      أَوْ صَاحِبِ الْحَدِيثِ فِيَمَا يَنْقُلُ

### «المسألة السابعة»

2594- وَإِلِجْتِهَادُ مَعَ ذَا ضَرْبَانِ      مُعْتَبَرُ شَرْعاً لِأَهْلِ الشَّانِ  
2595- وَهُوَ الَّذِي يَصْدُرُ عَمَّنْ أَحْكَمَا      أَصُولُهُ وَذَاكَ مَا تَقَدَّمَ  
2596- ثَانِيهِمَا مَا كَانَ غَيْرَ مُعْتَبَرٍ      لِكَوْنِهِ عَنْ غَيْرِ أَهْلِهِ صَدَرَ  
2597- وَذَاكَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَهْوَاءِ      وَذَمُّهُ لَيْسَ بِذِي خَفَاءِ

### «المسألة الثامنة»

2598- الْخَطَأُ الْآتِي فِي إِجْتِهَادِ      فِيَمَا الدَّلِيلُ فِيهِ غَيْرُ بَادِ  
2599- حَتَّى يُرَى الْمَفْهُومُ غَيْرَ مَا قُصِدَ      أَوْ حَيْثُ عَرَفَانُ الدَّلِيلِ قَدْ فُقِدَ  
2600- وَمَوْقِعُ الْخَطَأِ فِي الْكُلِّيِّ      أَشَدُّ حَالاً مِنْهُ فِي الْجُزْئِيِّ  
2601- وَزَلَّةُ الْعَالِمِ لَا تُعْتَمَدُ      فِي مَا اخَذَ الْعِلْمَ وَلَا تُقَلَّدُ

### «فصل»

2602- وَفِي الْخِلَافِ بَعْدُ لَا يُعْتَدُ      بِهَا وَلَا فِي بَابِهِ تُعَدُّ  
2603- وَإِنَّمَا تُذَكَّرُ تَنْبِيْهَا عَلَا      أَنْ يَتَحَاشَى مِثْلَهَا إِنْ نَقَلَا  
2604- وَهِيَ مُنَافَاةُ الدَّلِيلِ الْقَطْعِيِّ      الْمُقْتَفَى سَبِيلُهُ فِي الشَّرْعِ  
2605- وَأَهْلُ الْإِجْتِهَادِ يَعْرِفُونَا



## «المسألة التاسعة»

- 2606- وَعَارِضٌ لِقِسْمٍ غَيْرِ الْمُعْتَبَرِ  
 2607- وَخُلُقُهُ إِنْ كَانَ فِي جُزْئِيٍّ  
 2608- مِمَّا يُرَى فِي الشَّرْعِ ذَا اسْتِقْلَالٍ  
 2609- فَهُوَ بِأَخْذِ بَعْضِ جُزْئِيَّاتِهِ  
 2610- وَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَهْوَاءِ  
 2611- وَأَضْلُ هَذَا الْقِسْمِ بِالتَّفْصِيلِ  
 2612- وَقَدْ أَتَى الْحَدِيثُ بِالتَّحْذِيرِ
- الِاعْتِقَادُ أَنَّهُ أَهْلُ النَّظَرِ  
 فَهُوَ أَخَفُّ مِنْهُ فِي الْكُلِّيِّ  
 فِي الِاعْتِقَادَاتِ أَوْ الْأَعْمَالِ  
 يَقْصِدُ أَنْ يَهْدِمَ كُلِّيَّاتِهِ  
 الْمُبْدِيَّاتِ تَرْكُ الْاهْتِدَاءِ  
 مُسْتَوْضَحٌ مِنْ آيَةِ التَّأْوِيلِ  
 مِنْ مُقْتَفِي مُشْتَبِهِ الْأُمُورِ

## «فصل»

- 2613- وَجَاءَ أَيْضاً فِيهِ عَدُّ الْفِرَقِ  
 2614- وَإِنَّمَا تُذَكَّرُ بِالْأَوْصَافِ  
 2615- وَقَدْ أَتَى فِي بَعْضِهَا التَّعْيِينُ  
 2616- إِذَا فَفَاحِشٌ يُشَاعُ قَوْلَا  
 2617- لَا كِنَّ ذَا تَظَاهُرٍ مَقْصُودِ
- مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ لَهَا مُحَقَّقٍ  
 لِيُتَّقَى مِنْ حَالِهَا الْمُنَافِي  
 حِينَ وَجَبَ بِفُحْشِهَا التَّبَيُّنُ  
 وَغَيْرُهُ عَنْهُ السُّكُوتُ أَوَّلَى  
 يُقْصَدُ بِالتَّأْدِيبِ وَالتَّشْرِيدِ

## «فصل»

- 2618- ثُمَّ لَهَا عِلَامَةٌ جُمْلِيَّةٌ  
 2619- فِي الْإِفْتِرَاقِ وَفِي الْإِقْتِفَاءِ  
 2620- ثُمَّ عِلَامَاتٌ عَلَى التَّفْصِيلِ
- حَاصِلُهَا مِنْ جِهَةِ الْوَضْفِيَّةِ  
 لِلْمُتَشَابِهَاتِ بِالْأَهْوَاءِ  
 بِحَسَبِ الْآتِي مِنَ الدَّلِيلِ

## «فصل»

- 2621- وَالْعِلْمُ قِسْمَانِ فَقِسْمٌ نَشْرُهُ  
 2622- وَذَاكَ جُلُّ الْعِلْمِ بِالْمَشْرُوعِ
- مُطْلَبٌ وَلَا يَجُوزُ سَنَرُهُ  
 فَكَثْمُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَمْنُوعِ



- 2623- ثَانِيهِمَا مَا نَشَرُّهُ لَا يُطْلَبُ  
 2624- كَالْمُتَشَابِهَاتِ وَالتَّبْيِينِ  
 2625- وَبَتَّ عِلْمِ الْمُنتَهِي لِلْمُبْتَدَى  
 2626- وَذَكَرَ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ عَمَلٌ  
 مُطْلَقاً أَوْ فِي حَالَةٍ يُجْتَنَبُ  
 لِحَالَةِ الْفِرْقِ بِالتَّغْيِينِ  
 وَعِلَلِ التَّشْرِيعِ لِلْمُقْلَدِ  
 وَمَا بِالِاسْتِنْبَاطِ فَرَضاً يُنْقَلُ

«تنبيه»

- 2627- إِنَّ جَمِيعَ الْفِرْقِ الْمُضِلَّةِ  
 2628- وَمَا أَتَى التَّكْفِيرُ فِيهِ مِنْهَا  
 مِنْ جُمْلَةِ الْأُمَّةِ بِالْأَدِلَّةِ  
 فَإِنَّهُ يَخْرُجُ إِذَا عَنَّهَا

«المسألة العاشرة»

- 2629- ثُمَّ لِلْأَفْعَالِ مَثَالٌ مُعْتَبَرٌ  
 2630- وَذَآكَ فِي الْأَفْعَالِ بِالْإِطْلَاقِ  
 2631- وَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ صَحَّ وَالنَّظَرُ  
 2632- وَهُوَ أَمْرٌ صَعْبٌ عَلَى الْمُجْتَهِدِ  
 2633- وَهَذَا الْأَضْلُ يَنْبَنِي عَلَيْهِ  
 2634- كَالرَّغْيِ لِلْخِلَافِ وَالذَّرَائِعِ  
 2635- وَكُلُّهَا مَعْدُودَةٌ لِمَالِكٍ  
 2636- وَرَاجِعٌ إِلَيْهِ بَابُ الْحِيلِ  
 2637- وَمِنْهُ يُسْتَمَدُّ الْأَضْلُ الْجَارِي  
 فِي الشَّرْعِ مَقْصُودٌ لَهُ فِيهِ النَّظَرُ  
 عَلَى خِلَافٍ أَوْ عَلَى وِفَاقٍ  
 وَمِنْ أَدِلَّةِ الْكِتَابِ وَالْخَبَرِ  
 لَا كِنَّهُ مِنْ بَعْدُ عَذْبُ الْمَوْرِدِ  
 قَوَاعِدٌ رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ  
 وَأَضْلُ الْإِسْتِحْسَانِ فِي الْمَوَاقِعِ  
 فِيمَا لَهُ مِنْ حَسَنِ الْمَدَارِكِ  
 لِقَلْبِ حُكْمٍ وَسُقُوطِ الْعَمَلِ  
 فِي أَخْذِ مَطْلُوبٍ مَعَ الطَّوَارِي

«المسألة الحادية عشرة»

- 2638- وَهَاهُنَا أَسْبَابُ الْإِخْتِلَافِ  
 2639- مِنْ ذَاكَ الْإِشْتِرَاكُ فِي الْإِفْرَادِ  
 2640- وَدَوْرَانُ اللَّفْظِ فِي الْحَقِيقَةِ  
 تُذَكَّرُ تَفْصِيلاً بِقَوْلِ شَافٍ  
 أَوْ جِهَةِ التَّضْرِيفِ وَالْإِسْنَادِ  
 وَعَكْسُهَا وَيَقْتَفِي طَرِيقَهُ



- 2641- أَوِ الدَّلِيلُ دَارَ مُقْتَضَاهُ  
 2642- أَوْ بَيْنَ مَا يَخُصُّ أَوْ يَعُمُّ  
 2643- أَوْ كَانَ آتِيًا عَلَى اخْتِمَالِ  
 2644- وَحَالِ الاجْتِهَادِ وَالْقِيَّاسِ  
 2645- وَعُدَّ فِيهَا جُمْلَةً مِنَ الْعِلَلِ  
 2646- وَالنَّقْلُ بِالْمَعْنَى وَمِنْ كِتَابِ  
 2647- وَالْحَذْفُ لِلْجُزْءِ أَوْ اسْقَاطُ السَّبَبِ  
 مَا بَيْنَ الْإِسْتِثْلَالِ أَوْ سِوَاهُ  
 أَوْ كَانَ بَعْضُ نَسْخِهِ يَوْمٌ  
 فِيهِ لِحُكْمَيْنِ فِي الْإِسْتِثْلَالِ  
 أَوِ الرُّوَايَاتِ الَّتِي لِلنَّاسِ  
 فَسَادُ الْإِسْنَادِ لِمَا قَدْ انْتَقَلَ  
 وَالْجَهْلُ بِالْخَطِّ وَبِالْإِعْرَابِ  
 أَوْ بِسَمَاعِ الْبَعْضِ فِي حِينَ الطَّلَبِ

### «المسألة الثانية عشرة»

- 2648- مَا خَالَفَ الْمَشْرُوعَ قَطْعًا لَا يُعَدُّ  
 2649- كَذَاكَ مَا ظَاهِرُهُ الْخِلَافُ  
 2650- وَذَاكَ فِي التَّفْسِيرِ مِمَّا يَكْثُرُ  
 2651- ثُمَّ لَذَا الْخِلَافِ حَيْثُ يُنْقَلُ  
 2652- مِنْهَا شُمُولُ لَفْظٍ مَا يُفَسَّرُ  
 2653- وَكَوْنُ الْأَلْفَافِ لَهَا اتِّفَاقُ  
 2654- وَمَا يُرَى تَفْسِيرُهُ إِذْ عَنَّا  
 2655- أَوْ مَا بِهِ الْخِلَافُ غَيْرُ وَارِدٍ  
 2656- وَمَا بِهِ يَخْتَصُّ مَنْ يَجْتَهِدُ  
 2657- وَمَا بِهِ الْخِلَافُ مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ  
 2658- وَحَيْثُمَا مُفَسَّرٌ قَدْ فَسَّرَا  
 2659- يُبْنَى عَلَى كُلِّ اخْتِمَالٍ حُكْمُهُ  
 2660- أَوْ أَنْ يُرَى الْخِلَافُ فِي تَنْزِيلِ  
 2661- أَوْ أَنْ يَكُونَ الْخُلْفُ فِي مُجَرَّدِ  
 فِيمَا مِنَ الْخِلَافِ حُكْمًا يُعْتَمَدُ  
 وَفِي الْحَقِيقَةِ لَهُ ائْتِلَافُ  
 وَالشَّرْحُ لِلْسُّنَّةِ فِيهِ يَضَدُّ  
 جُمْلَةً أَسْبَابٍ هُنَا تُفَصِّلُ  
 لِحُكْمَةٍ مِنَ الْمَعَانِي تُذَكِّرُ  
 فِي حُكْمٍ مَعْنَى خَصَّهُ الْمَسَاقُ  
 مَرْجِعُهُ لِلُّغَةِ وَمَعْنَا  
 مِنْ أَصْلِهِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ  
 عِنْدَ رُجُوعِهِ لِمَا يَعْتَمَدُ  
 بِالِاخْتِيَارِ لَا عَلَى الْحُكْمِ اشْتِمَلُ  
 بِأَوْجِهِ مُحْتِمَلَاتٍ نَظَرًا  
 مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ يَلُوحُ رَسْمُهُ  
 مَعْنَى أَوْ أَنْ يَكُونَ فِي تَأْوِيلِ  
 عِبَارَةٍ مُوضِحَةٍ لِلْمَقْصِدِ



«فصل»

- 2662- وَقَدْ يُقَالُ أَنَّ مَا يُعْتَدُ بِهِ مِنَ الْخِلَافِ إِذْ يُعَدُّ بِالْقَصْدِ لِلْمَشْرُوعِ بِالْإِطْلَاقِ  
2663- يَرْجِعُ مَعْنَاهُ إِلَى الْوِفَاقِ  
2664- وَصَارَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْمَوَاقِعِ

«فصل»

- 2665- ثُمَّ يُرَى الْخِلَافُ فِي الْحَقِيقَةِ  
2666- وَقَدْ مَضَى عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ  
2667- وَنَقُلُ قَوْلَهُ لِأَنَّهُ يُبَيِّنُنَا  
2668- وَالْحَاصِلُ اتِّحَادُ حُكْمِ الشَّرْعِ  
خِلَافَ جَاعِلِ الْهَوَى طَرِيقَهُ  
بِخُلْفِهِ مِنَ الدَّلِيلِ الْهَادِي  
فَسَادَهُ بِحَيْثُ مَا تَعَيَّنَا  
فِي كُلِّ أَصْلٍ يُقْتَفَى وَفَرَعٍ

«المسألة الثالثة عشرة»

- 2669- لِطَالِبِ الْعِلْمِ ثَلَاثُ رُتَبٍ  
2670- إِلَى مَحَلِّ الْإِهْتِدَاءِ لِلنَّظَرِ  
2671- وَالْبَحْثِ عَنْ أَسْبَابِهِ مُفْتَقِرًا  
2672- وَشَيْخُهُ يُعَيَّنُ فِي التَّفْهِيمِ  
2673- فَلَا زِمَ لِمِثْلِ ذَا التَّقْلِيدِ  
2674- وَرُتْبَةُ أُخْرَى لِمَنْ تَحَقَّقَا  
2675- حَسَبَ مَا أَدَّى لِمُقْتَضَاهُ  
2676- فَهُوَ عَلَى بَيِّنَةٍ بِحَيْثُ لَا  
2677- لَا كِنَّةَ بِهِ اسْتَمَرَ الْحَالُ  
2678- فِي حِفْظِهِ فَرَلَّ عَنْهُ حُكْمًا  
رُتْبَةُ مَنْ قَدْ ارْتَقَى فِي الطَّلَبِ  
فِي شَأْنٍ مَا يَحْفَظُهُ قَدْ اسْتَقَرَّ  
لِلشَّيْخِ فِيمَا يَسْتَفِيدُ نَظَرًا  
وَرَفَعَ إِشْكَالٍ وَصَرَفَ مُوْهِمٍ  
وَأَنَّهُ فِي حَقِّهِ الْمَحْمُودُ  
بِفَهْمِ مَعْنَى مَا اسْتَفَادَ مُظْلَقًا  
بُرْهَانُهُ الشَّرْعِيُّ وَاقْتِضَاهُ  
يَعْتَزُّ الشُّكَّ لِمَا قَدْ حَصَّلَا  
فِي شَأْنٍ مَا كَانَ لَهُ اسْتِقْلَالُ  
مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَغْرَعْنَهُ فَهَمَا



- 2679- فَهَلْ لِمَنْ يَبْلُغُهَا أَنْ يَجْتَهِدَ  
 2680- وَهَذِهِ الرُّتْبَةُ فِيهَا أَمْثَلَةٌ  
 2681- وَالنَّفْيُ لِلْقِيَاسِ شَأْنُ الظَّاهِرِي  
 2682- دُونَ مُرَاعَاةٍ وَلَا اغْتِبَارِ  
 2683- فَالظَّاهِرِيُّ مَالٌ لِلْمَسْمُوعِ  
 2684- فَهُوَ بِذَاكَ غَيْرُ ذِي التَّفَاتِ  
 2685- وَذُو الْقِيَاسِ جَرَّدَ الْمَعَانِي  
 2686- مُطَّرِحاً لِحَاوِجِ اللَّفْظِ وَمَا  
 2687- وَرُتْبَةُ الْجَامِعِ لِلْأَمْرَيْنِ  
 2688- رُتْبَةٌ مَنْ قَدْ بَلَغَ النُّهَايَةَ  
 2689- إِذْ نَزَلَ الْمَعَانِي الشَّرْعِيَّةُ  
 2690- بِحَيْثُ لَا يَصُدُّهُ اسْتِبْصَارُ  
 2691- وَذَا هُوَ الْعَالِمُ وَالرَّبَّانِي  
 2692- وَهُوَ لَهُ عَلَامَتَانِ الْأُولَى  
 2693- عَلَى الَّذِي يَلِيْقُ بِالسُّؤَالِ  
 2694- وَكَوْنُهُ يَنْظُرُ فِي الْمَثَالِ
- هِيَ مَحَلُّ الْبَحْثِ وَالْخُلْفُ يَرِدُ  
 كَمَثَلِ الْأَخْذِ بِالنُّصُوصِ الْمُعْمَلَةِ  
 أَوْ مُعْمِلٍ لِلرَّأْيِ فِي الْمَصَادِرِ  
 مُخَالِفٍ لَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ  
 وَرَدَّهُ كُلِّيَّةُ الْمَشْرُوعِ  
 مَا لِلْمَعَانِي مِنْ خُصُوصِيَّاتٍ  
 وَعَدَّهَا كُلِّيَّةً فِي الشَّأْنِ  
 مِنَ الْخُصُوصِيَّاتِ فِيهِ يُمَّمَا  
 وَالْمُقْتَفَى شَرْعاً كِلَا الْحُكْمَيْنِ  
 وَهِيَ لِلْاجْتِهَادِ أَقْصَى غَايَةٍ  
 عَلَى خُصُوصِيَّاتِهَا الْفَرْعِيَّةُ  
 فِي طَرَفٍ عَمَّا لَهُ اغْتِبَارُ  
 وَالرَّاسِخُ الْمَحْمُودُ فِي الْقُرْآنِ  
 جَوَابُ مَنْ يَسْأَلُهُ تَفْصِيلاً  
 فِيمَا يَخُصُّهُمْ مِنَ الْأَحْوَالِ  
 مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجِيبَ فِي سُؤَالِ

#### «المسألة الرابعة عشرة»

- 2695- قَدْ مَرَّ فِي الْقَوَاعِدِ الْمَكِّيَّةِ  
 2696- وَأَنَّهَا أَتَتْ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 2697- وَالْمَدَنِيِّ شَأْنُهُ التَّكْمِيلُ  
 2698- أَكْثَرُهُ آتٍ لِحِزْءٍ ثَابِتٍ  
 2699- فَوَقَعَ التَّحْدِيدُ لِلْأَحْكَامِ
- بِأَنَّهَا الْأَوَائِلُ الْكُلِّيَّةُ  
 بِمُقْتَضَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ  
 وَالشَّرْحُ وَالْبَيَانُ وَالتَّفْصِيلُ  
 وَمَعَ أَسْبَابٍ وَفِي حَالَاتٍ  
 عِنْدَ اتِّسَاعِ خُطَّةِ الْإِسْلَامِ



- 2700- وَطَلَبَ الْعِبَادَ لِلْحُظُوظِ فِي  
جُمْلَةٍ مَا لَهُمْ مِنَ التَّصَرُّفِ  
2701- فَمُقْتَضَى التَّشْرِيعِ كُلِّيَّاتُ  
مُطْلَقَةُ الْحُكْمِ وَجُزْئِيَّاتُ  
2702- فَمَا لِكُلِّيَّاتِهِ قَدْ انْتَمَا  
يُشَارِكُ الْجُمْهُورُ فِيهِ الْعُلَمَا  
2703- وَمَا بِجُزْءٍ ثَابِتٍ قَدْ اسْتَقَرَّ  
يَخْتَصُّ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ بِالنَّظَرِ

### «فصل»

- 2704- أَرْبَابُ الْأَحْوَالِ لَهُمْ مَجَالُ  
لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ بِهِ اسْتِقْلَالُ  
2705- إِذْ أَخَذُوا أَنْفُسَهُمْ فِي الْعَادَةِ  
بِأَكْمَلِ الْحَالَاتِ وَالْعِبَادَةِ  
2706- وَآثَرُوا الْقَوَاعِدَ الْمَكِّيَّةَ  
لِأَنَّهَا الْعَزَائِمُ الْأَصْلِيَّةُ  
2707- مَعَ كَوْنِهَا جَوَامِعَ التَّكْلِيفِ  
غَيْرَ مَنَاطِ النَّسْخِ وَالتَّخْفِيفِ  
2708- حَسَبَمَا قَدْ كَانَ فِيهَا الشَّأْنُ  
لِسَابِقِي الْأُمَّةِ حَيْثُ كَانُوا  
2709- وَمُقْتَضَى التَّحْدِيدِ وَالتَّقْدِيرِ  
هُوَ الَّذِي يَلِيْقُ بِالْجُمْهُورِ  
2710- فَهُوَ مَجَالٌ لِاجْتِهَادِ الْمُفْقَهَا  
لِيَقْفُوا الْجُمْهُورَ عِنْدَ مُنْتَهَا

### «الطرف الثاني»

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُجْتَهِدِ مِنْ أَحْكَامٍ فَتَوَاهُ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

### «المسألة الأولى»

- 2711- مُفْتَى الْوَرَى وَارِثُ ذِي النُّبُوَّةِ  
وَقَائِمٌ مَقَامَهُ فِي الْأُمَّةِ  
2712- لِأَنَّهُ مُبَلِّغُ الْأَحْكَامِ  
نِيَابَةً عَنْهُ إِلَى الْأَنَامِ  
2713- وَشَارِعٌ لِبَعْضِهَا بِالنَّظَرِ  
فَهُوَ لِهَذَا بِاتِّبَاعِهِ حَرِي  
2714- ثُمَّ إِذَا صَحَّ بِالْبُرْهَانِ  
فَيَنْبَنِي عَلَيْهِ أَمْرٌ ثَانٍ

### «المسألة الثانية»

- 2715- فَتَوَى الْمَقَالِ هُوَ الْأَمْرُ الْجَارِي  
وَقَدْ تُرَى بِالْفِعْلِ وَالْإِقْرَارِ



- 2716- وَتَحْصُلُ الْفَتْوَى مِنَ الْفِعْلِ عَلَى  
 2717- الْأَوَّلِ الْمَقْصُودِ لِلْأَفْهَامِ فِي  
 2718- كَمَا أَتَى فِي شَأْنِ عَدِّ الشَّهْرِ  
 2719- ثَانِيهِمَا مَا يَقْتَضِيهِ الْمَنْصِبُ  
 2720- وَفِي خُذُوا عَنِّي وَصَلُّوا أَضْلُهُ  
 2721- فَمَا بِهِ الْقَصْدُ إِلَى الْبَيَانِ  
 2722- وَغَيْرُ مَا يُقْصَدُ فِيهِ ذَلِكَ  
 2723- لِإِلَازِمٍ أَوْ لِحِكْمَةٍ التَّاسِي  
 2724- إِذْ هُوَ سِرٌّ فِي طِبَاعِ الْبَشَرِ  
 2725- وَحَيْثُ يُلْفَى فَقَدْ هَذَا الشَّأْنِ  
 2726- وَقَدْ بَدَأَ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ  
 2727- عِنْدَ دُعَائِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ  
 2728- تَأْسِيًّا فِي ذَلِكَ بِالْأَبَاءِ  
 2729- إِلَى التَّاسِي بِالْأَبِ الْكَبِيرِ  
 2730- فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبَ الْإِذْعَانِ  
 2731- وَعِنْدَ سَبْقِهِمْ إِلَى الْخَيْرَاتِ  
 2732- وَمِثْلُ حُكْمِ الْفِعْلِ لِلْإِقْرَارِ  
 وَجَهَيْنِ كُلُّ مِنْهُمَا قَدْ نُقِلَا  
 مَعَهُودِ الْإِسْتِعْمَالِ لِلْمُكَلَّفِ  
 وَذَلِكَ كَالْقَوْلِ الصَّرِيحِ يَجْرِي  
 مِنْ اتِّبَاعِ مَا إِلَيْهِ يَذْهَبُ  
 إِذَا فَمَنْ يُفْتِي كَذَاكَ فِعْلُهُ  
 فَظَاهِرٌ فِي كُلِّ شَأْنٍ شَانِ  
 فَإِنَّهُ فِي حُكْمِهِ كَذَلِكَ  
 بِفِعْلِ مَنْ لَهُ اغْتِبَارٌ حَسِّي  
 لَا سِيَّمَا مَعَ عَادَةِ التَّكْرُرِ  
 فِي مَوْضِعٍ فَمِنْ تَأْسٍ ثَانِ  
 ذَاكَ بِمَوْضِعَيْنِ بِالتَّفْصِيلِ  
 مَعَ مُوْثَرِي عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ  
 وَعِنْدَ هَذَا جِيءَ بِالِدُّعَاءِ  
 تَلْطُفًا بِحِكْمَةِ الْخَبِيرِ  
 وَالْكَفِّ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ  
 وَأَخَذَهُمْ بِأَكْمَلِ الْحَالَاتِ  
 لِأَنَّهُ كَفَّ عَنِ الْإِنْكَارِ

### «المسألة الثالثة»

- 2733- وَمُقْتَضَى الْعِلْمِ بِهِ الْفُتْيَا تَصَحُّ  
 2734- بِعَدَمِ الْوُثُوقِ أَنَّ مَا ظَهَرَ  
 2735- وَذَلِكَ رَاجِعٌ لِلْإِنْتِفَاعِ  
 2736- وَالْحُكْمُ فِي الْوُقُوعِ أَمْرٌ ثَانِي  
 لَا مَعَ خِلَافِهِ لِأَمْرِ يَتَضَخُّ  
 مِنْهُ عَلَى مَا يَقْتَضِي الشَّرْعُ صَدَرَ  
 بِالْإِقْتِدَاءِ وَبِالِاتِّبَاعِ  
 مُفْتَقِرٌ لِلشَّرْحِ وَالْبَيَانِ



- 2737- فَمَنْ يُخَالِفْ فِعْلُهُ مَقَالَهُ  
 2738- لِلْفِسْقِ لَمْ يَصِحَّ الْاِقْتِدَاءُ  
 2739- وَغَيْرُ مَنْ يَبْلُغُ ذَاكَ الْمَبْلَغَا  
 2740- فِي كُلِّ مَا جَاءَ عَلَى الْوِفَاقِ  
 فَحُطُّهُ عَنْ رُتْبَةِ الْعَدَالَةِ  
 بِهِ وَلَمْ يُقْبَلْ لَهُ اِفْتَاءُ  
 اِفْتَاؤُهُ قَوْلًا وَفِعْلًا سُوءًا  
 لَا فِي الَّذِي خَالَفَ بِالْاِطْلَاقِ

#### «المسألة الرابعة»

- 2741- وَبَالِغُ الذُّرْوَةِ فِي الْاِفْتَاءِ  
 2742- تَوَخَّيَا لِأَوْسَطِ الْأُمُورِ  
 2743- مِنْ غَيْرِ شِدَّةٍ وَلَا انْجِلَالٍ  
 2744- وَكَمْ لِهَذَا مِنْ دَلِيلٍ شَاهِدٍ  
 مَنْ يَحْمِلُ النَّاسَ عَلَى السَّوَاءِ  
 فِي كُلِّ مَا يَلِيْقُ بِالْجُمْهُورِ  
 إِذْ مَقْصِدُ الشَّرْعِ فِي الْاِغْتِدَالِ  
 وَمَرَّ مُقْتَضَاهُ فِي الْمَقَاصِدِ

#### «فصل»

- 2745- وَقَدْ يَسُوعُ مَعَ ذَا لِلْمُجْتَهِدِ  
 2746- لَا كِنْ مَعَ تَبْيِينِهِ وَأَمْنِهِ  
 2747- ثُمَّ لِمَنْ قَلَّدَ أَنْ يَعْتَبِرَا  
 2748- فَيَتَحَرَّى جُهْدَ الْاِسْتِطَاعَةِ  
 فِي نَفْسِهِ الشَّدَّةُ فِيمَا يَعْتَمِدُ  
 أَنْ يُقْتَدَى فِيمَا اقْتَفَى بِشَأْنِهِ  
 حَالِ التَّوَسُّطِ الَّذِي قَدْ قُرِّرَا  
 مَذْهَبَ مَنْ تَخَيَّرَ اتِّبَاعَهُ

#### «فصل»

#### «الطرف الثالث» فيما يتعلق

بإعمال قول المجتهد المقتدى به وحكم الاقتداء به

وفيه مسائل: «المسألة الأولى»

- 2749- حَقُّ الْمُقَلِّدِ السُّؤَالُ لِلْعَمَلِ  
 2750- فَالِلَّهِ لِلْعِبَادِ قَدْ تَعَبَّدَا  
 2751- وَشَاهِدٌ لِلْعِلْمِ بِالتَّقْدِيمِ  
 فِي غَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ إِذَا نَزَلَ  
 بِمُقْتَضَى الْعِلْمِ كَمَا قَدْ وَرَدَا  
 تَرْتَبُ التَّقْوَى عَلَى التَّعْلِيمِ



2752- وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُسَلَّمَةٌ لَا كِنَّ هَذَا سِيَقَ كَالْمُقَدِّمَةِ

### «المسألة الثانية»

- 2753- سُؤَالٌ مِّنْ جَوَابِهِ لَا يُعْتَبَرُ  
 2754- لِأَنَّ مَنْ يَسْأَلُ مَنْ لَا يَعْلَمُ  
 2755- لَا كِنَّ إِذَا تَعَيَّنَ السُّؤَالُ  
 2756- فَإِنْ يَكُنْ فِي نَظَرٍ قَدْ اتَّحَدَ  
 2757- وَمَعَ تَعَدُّدٍ فِي الْأُصُولِ  
 2758- هَذَا إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْأَقْوَالَا  
 2759- وَبَعْدَ عَرَفَانِ بِهَا التَّرْجِيحُ
- فِي الشَّرْعِ لَا يَصِحُّ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ  
 يَقُولُ عَلَّمَنِي مَا لَا تَعْلَمُ  
 كَانَ لِمَنْ يَذَرِي لَهُ اسْتِغْلَالُ  
 فَذَاكَ لَا إِشْكَالَ فِي أَنْ يُعْتَمَدَ  
 خَيْرَ أَوْ صَدَّ عَنِ الْمَفْضُولِ  
 فِي الْحُكْمِ قَبْلَ أَنْ أَرَى السُّؤَالَ  
 حَتْمٌ وَقَدْ مَرَّ لَذَا التَّضْجِيحُ

### «المسألة الثالثة»

- 2760- وَحَيْثُمَا التَّرْجِيحُ قَدْ تَعَيَّنَا  
 2761- نَوْعٌ يَعْصِي وَهُوَ فِي الْأُصُولِ  
 2762- لَا كِنَّ هُنَا مَعْنَى حَفِيٍّ يَبْرُزُ  
 2763- وَهُوَ خُرُوجُ مُعْمَلِي التَّرْجِيحِ  
 2764- وَذَاكَ غَيْرُ السَّنَنِ الْمَأْثُورِ  
 2765- مِنَ التَّغَالِي وَمِنَ التَّنَازُعِ  
 2766- وَإِنَّمَا التَّرْجِيحُ بِالْفَضَائِلِ  
 2767- وَأَضْلُهُ السُّنَّةُ وَالْكِتَابُ  
 2768- وَنَوْعُهُ الثَّانِي الَّذِي يَخْصُ
- فَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ قَدْ تَبَيَّنَا  
 مُقَرَّرُ الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ  
 وَيَنْبَغِي فِي شَأْنِهِ التَّحَرُّزُ  
 فِيهِ إِلَى التَّنْقِيصِ وَالتَّقْبِيحِ  
 وَرُبَّمَا أَدَّى إِلَى أُمُورِ  
 أَوْ التَّعَصُّبِ أَوْ التَّقَاطُعِ  
 وَبِالْمَزِيَّاتِ مِنَ الدَّلَائِلِ  
 فَمِنْهُمَا لِحُكْمِهِ اقْتِضَابُ  
 يُذَكِّرُ فِي بَابٍ بِهِ يَخْتَصُّ

### «المسألة الرابعة»

- 2769- مَنْ حَصَلَتْ فِيهِ عَلَى اسْتِيفَاءِ  
 شُرُوطُ الْإِنْتِصَابِ لِلْإِفْتَاءِ



- 2770- قِسْمَانِ قِسْمٌ هُوَ فِي مَقَالِهِ  
2771- جَارٍ عَلَى مَا تَقْتَضِي فُتْيَاهُ  
2772- وَمُقْتَضَى الْإِفْتَاءِ مِنْهُ أَنْفَعُ  
2773- وَالثَّانِ مَا لَيْسَ كَذَاكَ حَالُهُ  
2774- وَفِي اخْتِلَافِ حَالَةِ الْمُفْتَيْنِ فِي  
2775- يَرْجِعُ لِلْمُقَلَّدِ اتِّبَاعُ مَنْ  
2776- وَرَاجِحُ تَطَابُقِ النَّوَاهِي  
2777- لِأَنَّهُ مِنَ الْمُكَمَّلَاتِ  
2778- بِكَوْنِ الْأُولَى الدَّرءَ لِلْمَفَاسِدِ  
2779- وَلِلَّذِي مِنَ الْحَدِيثِ يَشْهَدُ  
وَفِعْلِهِ وَفِي جَمِيعِ حَالِهِ  
فَإِذَاكَ لَا يَغْدِلُهُ سِوَاهُ  
إِذَا مَا يَقُولُ فِي الْقُلُوبِ أَوْقَعُ  
بَلْ خَالَفَتْ أَقْوَالُهُ أَفْعَالُهُ  
تَطَابُقِ الْمَقَالِ وَالْتِصْرُفِ  
فِي غَالِبٍ إِلَى تَطَابُقِ رَكْنِ  
فِي بَابِنَا هَذَا بِلَا اشْتِبَاهِ  
وَالْإِجْتِنَابِ أَكْثَرُ الْحَالَاتِ  
وَكَوْنِهِ يُلْفَى بِفِعْلٍ وَاحِدٍ  
بِأَنَّهُ فِي الْإِعْتِبَارِ أَوْكَدُ

#### «المسألة الخامسة»

- 2780- الْمُقْتَدَى بِفِعْلِهِمْ قِسْمَانِ  
2781- فَالْأَوَّلُ الثَّابِتُ بِالدَّلِيلِ  
2782- وَأَهْلُ الْإِجْمَاعَاتِ فِي الْمَسَالِكِ  
2783- فَذَا إِذَا مَا الْمُقْتَدَى فِيهِ قَصْدُ  
2784- كَمِثْلِ مَا أَوْقَعَ ذَاكَ الْمُقْتَدَا  
2785- فَالْأَقْتِدَاءُ صَحَّ بِالَدَّلِيلِ  
2786- مَعَ فَهْمٍ مَغْزَاهُ وَإِنْ لَمْ يُفْهَمْ  
2787- مِثْلَ اقْتِدَا الصَّحَابَةِ التُّقَاةِ  
2788- فَإِنْ يَكُنْ نَوَاهُ فِيمَا فَعَلَا  
2789- بِرَدِّهِ لِأَحْسَنِ الْمَحَامِلِ  
2790- فَذَاكَ فِي الشَّرْعِ بِحَيْثُ مَا بَدَا  
ذُو عِصْمَةٍ وَالْعَكْسُ مِنْهُ ثَانِ  
فِي حَقِّهِ الْعِصْمَةُ كَالرَّسُولِ  
وَفِعْلِ أَهْلِ طَيْبَةِ لِمَالِكِ  
إِقْقَاعُهُ الْفِعْلَ الَّذِي قَدْ اعْتَمَدَ  
بِفِعْلِهِ مِنْ غَيْرِ زَائِدٍ بَدَا  
حَسَبَ مَا قُرِّرَ فِي الْأُصُولِ  
لَا فَرْقَ بَيْنَ وَاضِحٍ وَمُبْهَمٍ  
فِي الْخَلْعِ لِلنَّعْلَيْنِ فِي الصَّلَاةِ  
مَعَ كَوْنِهِ فِي نَفْسِهِ مُحْتَمِلًا  
يَبْنَى عَلَيْهِ الْحُكْمُ فِي الْمَسَائِلِ  
لَيْسَ بِمُعْتَدٍّ بِهِ فِي الْاِقْتِدَا



- 2791- ثَانِيهِمَا يَأْتِي عَلَى أَقْسَامٍ  
 2792- بِفِعْلِهِ كَسَائِرِ الْحُكَامِ  
 2793- فَمِثْلُ هَذَا الْقِسْمِ لَا إِشْكَالَ فِي  
 2794- أَوْ مُتَعَيِّنٌ لَهُ التَّعَبُّدُ  
 2795- فَالْإِحْتِمَالُ فِيهِ قَدْ يُوَازِي  
 2796- فَالْمَنْعُ مِنْ تَطَرُّقِ النَّسِيَانِ  
 2797- وَقَدْ يُقَالُ الظَّنُّ فِيهِ غَالِبٌ  
 2798- أَوْ مَنْ لَهُ فِعْلٌ وَلَا قَرِينَةٌ  
 2799- فَهَاهُنَا الْمَنْعُ لِلْإِقْتِدَاءِ
- مُنْتَصِبٍ بِمَقْصِدِ الْإِعْلَامِ  
 لِكَوْنِهِمْ فِي مَقْطَعِ الْأَحْكَامِ  
 صِحَّةُ الْإِقْتِدَاءِ لِلْمُكَلَّفِ  
 مِنْ حَالِهِ فِي مَا إِلَيْهِ يَقْصِدُ  
 فِي مُقْتَضٍ لِلْمَنْعِ وَالْجَوَازِ  
 إِلَيْهِ وَالْخَطَأُ وَالْعِضْيَانِ  
 وَلِلْجَوَازِ حُكْمُهُ يُنَاسِبُ  
 لِلْقَضْدِ فِيهِ تَقْتَضِي تَعْيِينَهُ  
 إِلَّا مَعَ الْبَحْثِ وَالِاسْتِبْرَاءِ

### «المسألة السادسة»

- 2800- لِطَالِبِ الْعِلْمِ كَمَا مَرَّ رُتَبُ  
 2801- فَإِنَّهُ لَا يُقْتَدَى بِفِعْلِهِ  
 2802- وَمَنْ بِالْإِجْتِهَادِ قَدْ تَحَقَّقَا  
 2803- وَفِعْلُهُ فِي الْإِقْتِدَاءِ يُجْرَا  
 2804- وَرُتَبَةُ الثَّانِي الَّذِي فِيهِ نَظَرُ  
 2805- فَحَيْثُ جَازَ جَازَ الْإِقْتِدَاءُ  
 2806- مَا لَمْ يَكُنْ فِي فِعْلِهِ ذَا حَالٍ  
 2807- فَيَقْتَدَى بِهِ أَوْلُوا الْأَحْوَالِ  
 2808- وَمَا بِهِ اسْتُفْتِيَ وَهُوَ حَالُهُ  
 2809- وَحَيْثُ مَا اسْتُفْتِيَ فِي سِوَاهُ
- فَمَنْ لَهُ التَّقْلِيدُ حُكْمُهُ وَجَبَ  
 كَمِثْلِ مَا لَا يُقْتَدَى بِقَوْلِهِ  
 فَهُوَ لِلِاسْتِفْتَاءِ أَهْلٌ مُطْلَقًا  
 عَلَى الَّذِي مِنْ قَبْلِ ذَا اسْتَقْرَأَ  
 بِحَالِهِ فِي الْإِجْتِهَادِ يُعْتَبَرُ  
 عَلَى الَّذِي مَرَّ وَالِاسْتِفْتَاءُ  
 وَهُوَ بِالِاسْتِفْتَاءِ ذُو اسْتِقْلَالٍ  
 حَيْثُ يَصِحُّ ذَاكَ فِي الْأَفْعَالِ  
 كَانَ كَمِثْلِ فِعْلِهِ مَقَالُهُ  
 فَإِنَّهُ سَائِغَةٌ فُسْوَاهُ



«المسألة السابعة»

- 2810- نَذَرُ مَا يَشْهَدُ لِلْمُقَلِّدِ  
2811- مِنْ ذَاكَ الْإِعْتِنَاءُ بِالْمَسَائِلِ  
2812- وَعَدَمُ الْبِدَارِ لِلْجَوَابِ  
2813- وَقَوْلُ لَا أَذْرِي إِذَا لَمْ يَذَرِ  
2814- وَخَوْفُهُ لِلَّهِ مِنْ أَنْ يَسْأَلَهُ  
2815- وَسُرْعَةُ الرُّجُوعِ لِلْحَقِّ إِذَا  
2816- وَقِلَّةُ الْكَلَامِ وَالْإِقْرَارُ  
2817- إِلَى سِوَى ذَاكَ مِنَ الْأَوْصَافِ  
2818- وَكَانَ مَا لَكَ أَشَدَّ الْخُلُقِ
- بِصِحَّةِ الْفُتْيَا مِنَ الْمُقَلِّدِ  
وَكَثْرَةِ الْفِكْرَةِ فِي النَّوَازِلِ  
حَتَّى يَرَى النَّهْجَ إِلَى الصَّوَابِ  
وَهُوَ مَلَاكُ الْعِلْمِ فِي التَّحَرِّيِ  
عَنْ كُلِّ مَا حَرَّمَهُ أَوْ حَلَّلَهُ  
صَحَّ وَتَرَكُ مَا يَرَاهُ مَا أَخَذَا  
بِخَطَا إِن كَانَ لَا الْإِضْرَارُ  
كَالنُّصْحِ وَالْإِجْمَالِ وَالْإِنْصَافِ  
تَحَرِّيًّا لِمِثْلِ هَذَا الْخُلُقِ

«المسألة الثامنة»

- 2819- وَيَسْقُطُ التَّكْلِيفُ عَنْ مُسْتَفْتِي  
2820- مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ مِنْ مُقْتَضَى  
2821- لِأَنَّهُ يَرْجِعُ لِلتَّكْلِيفِ  
2822- وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ فَقَدْ الْعِلْمِ  
2823- أَوْ فَقَدْ عِلْمِ الْوُضُفِ دُونَ الْأَصْلِ  
2824- وَكُلُّ مَا يُمَكِّنُ فِي التَّفْرِيعِ
- بِالْفِعْلِ حَيْثُ فَقْدُهُ لِلْمُفْتِي  
تَقْلِيداً أَوْ مِنْ اجْتِهَادٍ مُرْتَضًى  
بِغَيْرِ مَا يُطَاقُ فِي التَّعْرِيفِ  
بِالْأَصْلِ فَهُوَ كَانْتِفَاءُ الْحُكْمِ  
مِثْلَ التَّفَاصِيلِ الَّتِي لِلْفِعْلِ  
مَحَلُّهُ فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ

«المسألة التاسعة»

- 2825- وَمُقْتَضَى الْفُتْيَا لِمَنْ يُقَلِّدُ  
2826- لِكَوْنِ مَنْ قَلَّدَ غَيْرَ عَالِمٍ
- مِثْلُ الدَّلِيلِ لِلَّذِي يَجْتَهِدُ  
فَوَاجِبُ سِوَالِهِ لِلْعَالِمِ

## كتاب لواحق الاجتهاد ويتعلق بكتاب الاجتهاد نظران

- 2827- فَأَوَّلُ فِي عَارِضِ الْأَدِلَّةِ      تَرْجِيحاً أَوْ تَعَارُضاً فِي الْجُمْلَةِ  
2828- وَالثَّانِ فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ      وَاخْتَصَّ كُلُّ مِنْهُمَا بِبَابِ

### «النظر الأول»

في التعارض والترجيح وفيه مقدمة ومسائل

#### «مقدمة»

- 2829- مَنْ بِأُصُولِ الشَّرْعِ قَدْ تَحَقَّقَا      وَقَامَ بِالْعِلْمِ عَلَيْهِ مُظْلَقًا  
2830- يَكَادُ لَا تَعَارِضُ الْأَدِلَّةُ      لَدَيْهِ بَلْ تَكُونُ مُسْتَقِلَّةً  
2831- وَالْعِلْمُ بِالْمَنَاطِ فِي الْمَسَائِلِ      يَنْفِي اشْتِبَاهَ الْأَمْرِ فِي النَّوَازِلِ  
2832- لِذَاكَ لَا يُوجَدُ فِي الْأَدِلَّةِ      تَعَارُضٌ أُجْمِعَ لِلْأُئِمَّةِ  
2833- عَلَيْهِ حَتَّى وَجَبَ التَّوَقُّفُ      هَذَا لَدَى الْمَشْرُوعِ مَا لَا يُعْرَفُ

### «المسألة الأولى»

- 2834- تَعَارُضُ الدَّلِيلِ لَيْسَ يُمَكِّنُ      مَنْ حَيْثُ نَفْسُ الْأَمْرِ وَهُوَ بَيِّنُ  
2835- مِنْ مَرْجِعِ الشَّرْعِ لِقَوْلٍ وَاحِدٍ      حَسَبَ مَا صَحَّحَ بِالشَّوَاهِدِ  
2836- لَا كِنَّمَا اغْتِبَارُهُ حَيْثُ وَجَدَ      بِنِسْبَةِ لِنَاطِرٍ وَمُجْتَهِدِ  
2837- وَمِنْهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ أَنْ يُجْمَعَا      بَيْنَهُمَا وَعَكْسُهُ قَدْ وَقَعَا

### «المسألة الثانية»

- 2838- فَحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ فِي التَّنَافِي      رَدُّ الدَّلِيلَيْنِ إِلَى اثْتِلَافِ



- 2839- صِيرَ إِلَى التَّرْجِيحِ أَوْ تَوَقَّفَ  
 2840- مِنَ الْعَلَامَاتِ أَوْ الْأَسْبَابِ  
 2841- لَا كِنَّمَا التَّرْجِيحُ لَيْسَتْ تَتَّحِدُ  
 وَذَاكَ فِيمَا كَالْأَدْلَةِ اقْتُفِيَ  
 كَذَا الشُّرُوطِ حُكْمُهَا فِي الْبَابِ  
 وَجُوهُهُ فَوُكِّلَتْ لِلْمُجْتَهِدِ

«المسألة الثالثة»

- 2842- وَالْمُمْكِنُ الْجَمْعُ يُرَى لَهُ صُورُ  
 2843- تَعَارُضُ الْجُزْئِيِّ مَعَ كُلِّيِّهِ  
 2844- كَالْقَتْلِ فِي الْقِصَاصِ أَوْ مِثْلِ الْكُذْبِ  
 2845- وَقَدْ يَكُونُ مَحْمَلُ الْجُزْئِيِّ  
 2846- أَوْ غَيْرُ ذَا فَحُكْمُهُ يُلْتَمَسُ  
 2847- ثَانِيَةً تَعَارُضُ الْجُزْئِيِّ مَعَ  
 2848- مِثْلِ حَدِيثَيْنِ فَذَا وَجْهُ النَّظَرِ  
 2849- إِمَّا بِأَنْ يُحْكَمَ بِالْإِهْمَالِ  
 2850- لِلْجِهَةِ الْأُخْرَى وَهَذَا لَا يَصِحُّ  
 2851- مِنْ نَسْخٍ أَوْ تَطْرِيقٍ وَهَمٍ أَوْ غَلْظِ  
 2852- إِمَّا بِأَنْ يُحْكَمَ بِالْإِهْمَالِ  
 2853- وَعِنْدَ ذَا يُلْزَمُ أَنْ لَا يَرْدَا  
 2854- ثَالِثَةً تَعَارُضُ الْجُزْئِيَّةِ  
 2855- شَامِلَةً وَلَا تَكُونُ الْوَاحِدَةَ  
 2856- فَالْأَضْلُ أَنْ حَالَةَ الْجُزْئِيِّ  
 2857- فَكُلُّ كُلِّيٍّ لَهُ التَّرْجِيحُ  
 2858- كَأَمْرِ الاسْتِقْبَالِ وَالصَّلَاةِ  
 عِنْدَ تَعَارُضِ هُنَاكَ قَدْ ظَهَرَ  
 تَدْخُلُ حَتْمًا تَحْتَهَا الْجُزْئِيَّةُ  
 فِي مَوْضِعٍ ذَاكَ بِهِ مِمَّا يَجِبُ  
 فِيهِ عَلَى الرُّخْصَةِ فِي الْكُلِّيِّ  
 مِنْ مَا مَضَى مِنْ قَبْلِ ذَا يُقْتَبَسُ  
 مِثْلٍ وَفِي كُلِّيَّةٍ مَعَهُ اجْتِمَاعُ  
 فِيهِ عَلَى وَجْهَيْنِ حَيْثُمَا صَدَرَ  
 لِجِهَةٍ وَالْأَخَذِ بِالْإِهْمَالِ  
 إِلَّا بِإِطْطَالٍ بِأَمْرٍ يَتَضَخَّخُ  
 وَغَيْرَهَا مِنْ مُنْتَمٍ لَذَا النَّمْطِ  
 لِلْجِهَتَيْنِ حُكْمَ الْإِسْتِقْلَالِ  
 مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ إِنْ وَرَدَا  
 مَعَ مِثْلِهَا بِحَيْثُ لَا كُلِّيَّةُ  
 فِي طَيِّ الْأُخْرَى عِنْدَ ذَاكَ وَارِدَةٌ  
 رَاجِعَةٌ لِأَضْلِهِ الْكُلِّيِّ  
 جُزْئِيَّةُ لَهُ بِهِ تُصَحِّحُ  
 عِنْدَ وَقُوعِ الْجَهْلِ بِالْجِهَاتِ

- 2859- وَأَنْجَرَ فِي كُلِّ هَازِي الصُّورَةِ  
 2860- رَابِعَةً تَعَارُضُ الْكُلِّيَّ  
 2861- وَذَا وَإِنْ كَانَ شَنِيعَ الظَّاهِرِ  
 2862- مِنْ حَيْثُ الْإِمْكَانِ بِهِ أَنْ يُجْمَعَا  
 2863- وَذَاكَ كَالدُّنْيَا لَهَا وَضْفَانِ  
 2864- وَضَفَتْ أَيْ فِي ذِمَّتِهَا تَحْقِيرًا  
 2865- وَالتَّرْكَ لِلْمَيْلِ وَالْإِلْتِفَاتِ  
 2866- وَجَاءَ فِيهَا مَعَهُ وَضَفٌ ثَانٍ  
 2867- وَذَاكَ بَاعِثٌ عَلَى التِّفَاتِهَا  
 2868- لِأَنَّهُ مَنَحَهُ رَبٌّ مُنْعِمٍ  
 2869- فَالذَّمُّ مِنْ وَجْهَيْنِ وَجْهٌ يُخْبِرُ  
 2870- بِكَوْنِهَا إِلَى الْغُرُورِ تَنْتَسِبُ  
 2871- ثَانِيهِمَا مِنْ سُرْعَةِ الزَّوَالِ  
 2872- وَفِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ جَمٌّ مُعْتَبَرُ  
 2873- وَالْمَدْحُ مِنْ وَجْهَيْنِ يُسْتَقْبَلُ  
 2874- عَلَى وَجُودِ مُوجِدِ الْمَوْجُودِ  
 2875- ثُمَّ عَلَى الْأُخْرَى وَكَمْ دَلِيلُ  
 2876- وَجْهَةِ الْمِنَّةِ وَالْإِنْعَامِ  
 2877- فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَمْتَنَ عَلَا  
 2878- وَبَتْ مَا فِيهَا لِأَنْ تَعْرِفَا  
 2879- لِيَاخُذُوا جَمِيعَهُ بِحَقِّهِ  
 مَا يُفْهَمُ الْحُكْمُ بِهِ ضَرُورَةُ  
 مَعَ مِثْلِهِ فِي نَوْعِهِ الْأَصْلِيِّ  
 فَهُوَ صَحِيحٌ بِاِغْتِبَارِ الصَّادِرِ  
 بَيْنَهُمَا عَلَى اِغْتِبَارَيْنِ مَعَا  
 فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ هُمَا ضِدَّانِ  
 لِشَأْنِهَا مُقْتَضِيًا تَنْفِيرًا  
 لَهَا وَالْإِجْتِنَابَ فِي الْحَالَاتِ  
 فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ وَالْإِمْتِنَانِ  
 وَنَيْلِ مَا قَدْ بُتَّ مِنْ خَيْرَاتِهَا  
 فَوَاجِبُ قَبُولِ تِلْكَ النِّعَمِ  
 أَنْ لَيْسَ فِيهَا طَائِلٌ يُعْتَبَرُ  
 وَوَضَفَ حَالِهَا بِلَهْوٍ وَلَعِبٍ  
 وَعَدَمِ الْبُقْيَا وَالِاسْتِقْلَالِ  
 مِنَ النُّصُوصِ فِي الْكِتَابِ وَالْخَبَرِ  
 مِنْ حَيْثُ أَنَّ حَالَهَا يَدُلُّ  
 وَأَنَّهُ الْوَاحِدُ فِي الْوُجُودِ  
 قَدْ جَاءَ فِي ذَاكَ مِنَ التَّنْزِيلِ  
 بِكُلِّ مَا فِيهَا عَلَى الْأَنَامِ  
 عِبَادِهِ بِوَضْعِهَا تَفْضِيلًا  
 لَهُمْ بِمَا حَقُّ لَهُ تَلَطُّفًا  
 وَذَلِكَ الشُّكْرُ لِمُسْتَحِقِّهِ



- 2880- وَأَنَّ مَا أَعَدَّ حَيْثُ الْبُقْيَا  
2881- حَسَبَمَا يَبْدُوا مِنْ الْآيَاتِ  
2882- وَانْظُرْ إِلَى مَا جَاءَ فِي الْأَنْهَارِ  
2883- وَإِنَّ فِي النَّحْلِ لَآيٍ شَاهِدَةً  
2884- إِذَنْ فَقَدْ بَدَأَ مِنَ الْوَصَفَيْنِ  
2885- وَالشَّرْعُ مَأْمُونٌ مِنْ اخْتِلَافِ  
2886- فَلَكَزِمَ اغْتِبَارُنَا الْأَمْرَيْنِ  
2887- فَالذَّمُّ بِالْتِفَاتِهَا مُجَرَّدَةٌ  
2888- غَيْرَ مُوَالَاةِ التَّمَتُّعَاتِ  
2889- فَهِيَ لَذَا لَهُوَ بِغَيْرِ حَلٍّ  
2890- وَالْمَذْحُ بِاغْتِبَارِ أَنَّ مَا بَدَأَ  
2891- وَأَنَّهَا نُعْمَى عَلَى الْعِبَادِ  
2892- وَمِنْ هُنَا تَوَارَدُ الْأَخْبَارِ  
2893- فَذُمَّهَا لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
2894- وَأَخَذَهَا بِالِاغْتِبَارِ الْأَوَّلِ  
2895- وَتَرْكُهَا مِنْهُ هُوَ الزُّهْدُ الَّذِي  
2896- وَأَخَذَهَا بِالِاغْتِبَارِ الثَّانِي  
2897- وَلَا يُسَمَّى رَغْبَةً وَالزُّهْدُ  
2898- وَمِنْهُ كَانَ الْأَخْذُ لِلصَّحَابَةِ  
2899- إِذْ جَعَلُوهَا مَرْكَبًا لِالْآخِرَةِ  
2900- وَكَمْ لِهَذَا الْفَضْلِ مِنْ فَوَائِدِ  
قَدْ مَنْ بِالْبَعْضِ لَهُ فِي الدُّنْيَا  
وَمِنْ هُنَا طَلَبُ الْإِلْتِفَاتِ  
تَجِدُهُ مَبْثُوثًا بِهَازِي الدَّارِ  
لَهُ عَلَى مَسَاقِ ذَاكَ وَارِدَةٌ  
كَوْنُهُمَا فِي شَأْنِهَا ضِدَّيْنِ  
مُبَرَّرًا مِنْ حَالَةِ التَّنَافِي  
مِنْ جِهَتَيْنِ أَوْ بِحَالَتَيْنِ مُتَبَايِنَتَيْنِ  
مِنْ كُلِّ وَجْهِ مُقْتَضٍ لِمَحْمَدَةٍ  
لِرَاحَةِ النُّفُوسِ وَاللَّذَاتِ  
وَبَاطِلٌ مُسْتَوْجِبٌ لِلْبُعْدِ  
مِنْ حَالِهَا دَاعٍ إِلَى سُبُلِ الْهُدَى  
وَسَبَبُ النَّجَاحَةِ فِي الْمَعَادِ  
بِأَنَّهَا حَقٌّ لِبَلَاغَتِهَا  
وَمَذْحُهَا لَيْسَ لِبَلَاغَتِهَا  
يُذَمُّ فَهُوَ رَغْبَةٌ الْمُسْتَعْجِلِ  
هُوَ لِمَنْ يَفْعَلُ أَسْنَى مَا أَخَذَ  
لَيْسَ بِمَذْمُومٍ مِنَ الْإِنْسَانِ  
فِيهَا عَلَيْهِ لَيْسَ فِيهِ حَمْدٌ  
لَهَا عَلَى التَّوْفِيقِ وَالْإِصَابَةِ  
وَحَالُهُمْ فِي الزُّهْدِ غَيْرُ قَاصِرَةٍ  
يَعُمُّ نَفْعُهَا لَدَى مَوَارِدِ

2901. كَالْفَضْلِ فِي مَسْأَلَةِ التَّفْضِيلِ      بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ بِالتَّفْصِيلِ

### «النظر الثاني»

#### في أحكام السؤال والجواب

2902. وَذَاكَ مَنْسُوبٌ إِلَى عِلْمِ الْجَدَلِ      وَهُوَ عَلَى مَسَائِلٍ قَدْ اشْتَمَلَ

### «المسألة الأولى»

2903. ثُمَّ الَّذِي يُلْقَى السُّؤَالُ مُجْتَهِدٌ      أَوْ عَكْسُهُ إِمَّا لِمِثْلِ أَوْ لِضِدِّ
2904. فَأَوَّلُ يَكُونُ لِلتَّبَصُّرِ      وَرَفْعِ إِشْكَالٍ وَلِلتَّذَكُّرِ
2905. وَالْقَصْدُ لِلتَّنْبِيهِ بِالْإِفَادَةِ      يُورِدُهَا مَوْرِدَ الْإِسْتِفَادَةِ
2906. وَقَصْدٌ أَنْ يَنْوُبَ عَمَّنْ قَدْ حَضَرَ      أَوْ غَيْرِ مَا قَدْ مَرَّ مِمَّا يُعْتَبَرُ
2907. وَالثَّانِ لِلتَّنْبِيهِ بِالْإِشْكَالِ      كَيْ مَا يَزُولَ وَلِلْإِسْتِذْلَالِ
2908. وَلَا خِتَبَارِ عَقْلِهِ فِي عِلْمِهِ      وَالْإِسْتِعَانَةِ بِفَضْلِ فَهْمِهِ
2909. وَثَالِثٌ بِالْقَصْدِ لِلْمُذَاكَرَةِ      لِمُقْتَضَى تَفْهِيمِ مَنْ قَدْ ذَاكَرَهُ
2910. أَوْ التَّهْدِي مَعَهُ لِفَهْمِ      أَوْ لِتَمَرُّنٍ مَعًا فِي الْعِلْمِ
2911. وَالْكُلُّ مِنْهَا لِلْجَوَابِ مُسْتَحَقُّ      مَعَ عِلْمِهِ أَوْ قَوْلُ لَا أَذْرِي يَحِقُّ
2912. وَالرَّابِعُ الْحَالُ بِهِ تَفْصِيلِي      بِنِسْبَةِ السَّائِلِ وَالْمَسْئُولِ
2913. فَيُلْزَمُ الْجَوَابُ فِيمَا يَعْلَمُ      عِنْدَ تَعَيُّنِ لَهُ يَسْتَلْزِمُ
2914. فِي نَازِلٍ مُنْتَسِبٍ لِلشَّرْعِ      أَوْ مَا يَكُونُ فِيهِ نَصٌّ شَرْعِي
2915. بِنِسْبَةِ لِسَائِلٍ لَا مُطْلَقًا      وَحَالُهُ لَا يَقْتَضِي تَعَمُّقًا
2916. وَأَنْ يَرَى مِمَّا عَلَيْهِ عَمَلُ      وَعَقْلُ سَائِلٍ لَهُ يَحْتَمِلُ
2917. وَلَيْسَ بِاللَّازِمِ فِي مَوَاضِعِ      كَمِثْلِ مَا يَغْدُمُ نَصُّ الشَّارِعِ



- 2918- فِي شَأْنِهِ أَوْ مُسْتَنَدٍ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ تَعَيُّنٌ عَلَيْهِ  
 2919- وَغَيْرُ جَائِزٍ بِحَيْثُ يَقْتَضِي تَعَمُّقًا أَوْ حَالَةَ الْمُعْتَرِضِ  
 2920- أَوْ كَانَ عَقْلُ سَائِلٍ لَا يَحْتَمِلُ جَوَابَهُ وَقَسَّ عَلَيْهِ وَاسْتَدِلَّ

### «المسألة الثانية»

- 2921- وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ مِمَّا ذُمَّا وَالنَّقْلُ فِيهِ مُسْتَفِيزٌ عَمَّا  
 2922- وَانْظُرْ إِلَى قِصَّةِ أَهْلِ الْبَقَرَةِ فَإِنَّهَا فِي شَأْنِهَا مُعْتَبَرَةٌ  
 2923- وَمُكْثِرٌ مِنَ السُّؤَالِ يُزَجَرُ وَإِنْ مِنْ أَشَدِّهِ مَا يَرْجِعُ  
 2924- أَوْ لِلْأَغَالِيطِ الَّتِي لَا تُعْتَبَرُ وَإِنْ مِنْ أَشَدِّهِ مَا يَرْجِعُ  
 2925- وَمِنْهُ غَيْرُ نَافِعٍ فِي الدِّينِ وَكَمْ أَتَى فِي النَّهْيِ عَنْهَا مِنْ أَثَرٍ  
 2926- كَقِصَّةِ الْهَلَالِ بِالتَّغْيِينِ وَمَا لَهُ تَعَمُّقٌ ذُو مَقْتٍ  
 2927- أَوْ مَا لَهُ تَشَابُهُ قَدْ عُرِفَا وَمَا يُرَى مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ مَا كَفَا  
 2928- وَهِيَ شِرَارُهَا بِقُضْدِ السَّائِلِ وَمَا يُرَى صَعْبًا مِنَ الْمَسَائِلِ  
 2929- فَإِنَّهُ أَمْرٌ بِالْإِمْسَاكِ حَفِي وَكُلُّ مَا شَجَرَ بَيْنَ السَّلَفِ  
 2930- أَوْ طَلَبِ الظُّهُورِ فِي الْخِصَامِ وَكُلُّ مَا يُقْصَدُ لِلْإِفْحَامِ  
 2931- مَعْنَاهُ لِلْقَاصِرِ عَنْهُ يَسْأَلُ وَعِلَّةُ الْحُكْمِ الَّذِي لَا يُعْقَلُ  
 2932- مُعَارِضًا سُنَّةً أَوْ كِتَابًا وَمَا يُرَى الرَّأْيُ بِهِ قَدْ نَابَا  
 2933- وَمَا يُرَى الرَّأْيُ بِهِ قَدْ نَابَا

### «المسألة الثالثة»

- 2934- الْكُبَرَاءُ تَرَكَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِمْ يُحْمَدُ فِي الْأَغْرَاضِ  
 2935- كَانَ الَّذِي يَصْدُرُ عَنْهُمْ يُفْهَمُ مَعْنَاهُ أَوْ يَكُونُ لَيْسَ يُعْلَمُ

2936- دَلِيلُهُ قِصَّةُ مُوسَى وَالْخَضِرُ      وَغَيْرَهَا مِمَّا بِذَا الْمَعْنَى اغْتَبِرْ

#### «المسألة الرابعة»

- 2937- اِلَاغْتِرَاضَاتٌ عَلَى الظَّوَاهِرِ      غَيْرُ صَحِيحَةٍ لِأَمْرِ ظَاهِرٍ  
2938- وَذَاكَ أَنَّ النَّصَّ مِمَّا يَنْذُرُ      وَجُودَهُ أَوْ شَأْنُهُ التَّعَذُّرُ  
2939- لِإِلَاحْتِمَالَاتِ الَّتِي لَا يَسْلَمُ      مِنْهَا اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ الْمَفْهُمُ  
2940- وَالْمُجْمَلُ الشَّأْنُ بِهِ التَّوَقُّفُ      عَلَى مُبَيِّنٍ لَهُ يُعَرِّفُ  
2941- وَعِنْدَ ذَا لَمْ يَبْقَ غَيْرُ الظَّاهِرِ      فَيُقْتَفَى فِي كُلِّ مَعْنَى صَادِرٍ  
2942- وَالْإِغْتِرَاضُ فِيهِ لِلتَّكْلُفِ      مُنْتَسِبُ الْحُكْمِ وَلِلتَّعَسُّفِ  
2943- وَمُقْتَضَى تَطْرِيقِ الْإِحْتِمَالِ      يُوقِعُ فِي الرَّفْعِ وَفِي الْإِشْكَالِ  
2944- وَقَبْلُ مَرَّةٍ أَنَّ مُجْرَى الْعَادَةِ      تَخَاطَبًا مُعْتَمَدُ الْإِفَادَةِ  
2945- كَمَا مَضَى كَيْفَ اقْتِنَاصُ الْقَطْعِ      مِمَّا لِظَنٍّ فِي الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ  
2946- وَهُوَ خُصُوصِيَّةُ ذَا الْكِتَابِ      وَحُكْمُهُ يَعُمُّ فِي الْأَبْوَابِ

#### «المسألة الخامسة»

- 2947- وَإِنَّ فِي الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ      قَوَاعِدَ أَصْلِيَّةً كُلِّيَّةً  
2948- ثُمَّ عَنِ الْقَوَاعِدِ الْأَصْلِيَّةِ      تَنْشَأُ جُزْئِيَّاتُهَا الْفُرْعِيَّةُ  
2949- وَنَظَرٌ فِي ذَاكَ إِمَّا مُجْتَهِدٌ      لِنَفْسِهِ فِيمَا عَلَيْهِ يَعْتَمِدُ  
2950- إِمَّا مُنَاطِرٌ فَأَمَّا الْأَوَّلُ      فَالْحُكْمُ لِاجْتِهَادِهِ مُوَكَّلٌ  
2951- فَمَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ عِلْمُهُ      يَلْزَمُهُ فِي كُلِّ حَالٍ حُكْمُهُ  
2952- لَا كِنَّمَا الْقَوَاعِدُ الْأَصْلِيَّةُ      تَثْبُتُ عَنْ أَدْلَةٍ قَطْعِيَّةٍ  
2953- ضَرُورَةً أَوْ نَظَرًا مِنْ عَقْلِ      أَوْ مِنْ دَلِيلٍ رَاجِعٍ لِلنَّقْلِ



- 2954- ثُمَّ الْفُرُوعُ الظَّنُّ فِيهَا كَافٍ  
2955- وَالْحُكْمُ مَا أَدَّى لَهُ الدَّلِيلُ  
2956- دُونَ افْتِقَارٍ مِنْهُ لِلْمُنَاطَرَةِ  
2957- وَحَيْثُ مَا احْتِيَاطٌ أَوْ تَرَدُّدٌ  
2958- إِمَّا السُّكُونُ لِبَيَانٍ يَلْحَقُ  
2959- وَهُوَ الْمُنَاطَرُ وَلَا كِنْ يُفْتَقَرُ  
2960- فَحَيْثُ مَا وَافَقَ فِي كُلِّيٍّ  
2961- صَحَّ لَهُ فِيهِ بِهِ اسْتِعَانَهُ  
2962- كَمَا لِكِيٍّ أَخِذٍ مَعَ ظَاهِرِيٍّ  
2963- وَحَيْثُ الْإِتِّفَاقُ فِي الْكُلِّيِّ  
2964- مَنَاظَ حُكْمِهِ فَإِنْ يَتَّفِقَا  
2965- إِذْ هُوَ رَاجِعٌ لِأَمْرِ ظَنِّيٍّ  
2966- وَأَنَّ هَذَا الْأَصْلَ فِيهِ أَمْثِلُهُ  
2967- كَانَتْ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ  
2968- وَلَا عَلَيْكَ بَعْدُ فِي الْمُنَاطَرِ  
2969- وَمَا بِهِ الْمُحْتَجُّ فِي الْمَسَائِلِ  
2970- الْمُسْتَفِيدِ قَاطِعاً لِلْخُصْمِ  
2971- وَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ  
2972- وَحَيْثُ مَا الْقَصْدُ مِنَ الْمُنَاطَرِ  
2973- فَذَا لَهُ أَصْلٌ إِلَيْهِ يَرْجِعُ  
بِشَرْطِهِ الْمُقَرَّرِ الْأَوْصَافِ  
فِي حَقِّهِ وَهُوَ لَهُ السَّبِيلُ  
لِعَدَمِ الْجَدْوَى بِمَنْ قَدْ نَاطَرَهُ  
أَحَدُ أَمْرَيْنِ بِهِ يُعْتَمَدُ  
إِمَّا اسْتِعَانَهُ بِمَنْ يَسْتَوْثِقُ  
فِيهِ لِتَفْصِيلِ أَكِيدٍ يُعْتَبَرُ  
مُنَاطَرٍ فِيهِ مِنَ الْجُزْئِيِّ  
وَحَيْثُ لَا فَالْعَكْسُ ذُو اسْتِبَانَةٍ  
فِي رِبَويٍّ دُونَ نَصِّ صَادِرٍ  
يَبْقَى لَهُ التَّحْقِيقُ فِي الْجُزْئِيِّ  
فَذَا وَإِلَّا فَالْخِلَافُ مُتَّفَقَا  
مُجْتَهِدٍ فِيهِ بِحُكْمِ الظَّنِّ  
كَثِيرَةٌ تَدْخُلُ فِيهَا أَسْئَلُهُ  
فِي بَعْضِ مَا أَشْكَلَ مِنْ أَحْكَامِ  
فَهُوَ اضْطِلَاحٌ مَا لَهُ مِنْ حَاجِرٍ  
مُنَزَّلٌ لِنَفْسِهِ كَالسَّائِلِ  
بِأَقْرَبِ الطَّرِيقِ لِذَاكَ الْحُكْمِ  
مَا فِيهِ رُشْدٌ لِأُولَى الْأَلْبَابِ  
فِي رَدِّ خُصْمِهِ لِأَمْرِ ظَاهِرٍ  
تَقْرِيرُهُ بِإِثْرِهِ هَذَا يَقَعُ

## «المسألة السادسة»

- 2974- لَا بُدَّ فِي الدَّلِيلِ مِنْ مُقَدِّمَةٍ  
تَكُونُ فِي الْحُكْمِ بِهَا مُسَلَّمَةٌ
- 2975- وَعِنْدَ هَذَا الشَّأْنِ تُلْفَى قَاضِيَةٌ  
فِيمَا لِتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ آتِيَةٌ
- 2976- وَمَا نِزَاعٌ فِيهِ أَوْ جَدَالٌ  
فَلَا يَصِحُّ بِهِ الْإِسْتِذْلَالُ
- 2977- وَإِنَّمَا يَحْصُلُ قَطْعُ الْحُكْمِ  
فِيمَا لَهُ التَّسْلِيمُ عِنْدَ الْخَصْمِ
- 2978- وَأَضْلُ ذَاكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ  
فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ يُرَى بَيَانُهُ
- 2979- وَمَا أَتَى مِنْ ذَاكَ فِي الْقُرْآنِ  
وَفِي الْحَدِيثِ وَاضِحُ الْبُرْهَانِ
- 2980- وَالْقَصْدُ بِالمُقَدِّمَاتِ هَاهُنَا  
مَا حَصَلَ الْمَطْلُوبُ مِنْ غَيْرِ عَنَا
- 2981- فِي عَادَةِ الْعَرَبِ بِأَهْدَى الطَّرِيقِ  
لَيْسَ الْمُرَادُ مَا لِأَهْلِ الْمَنْطِقِ



«خاتمة»

- 2982- وَمُقْتَضَى السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ  
 2983- وَإِذْ قَضَى الْبُغْيَةَ مِمَّا أَصَلَهُ  
 2984- وَأَكْمَلَ الْقَصْدَ الَّذِي قَدْ أَمَّ لَهُ  
 2985- قَالَ هُنَا وَبَقِيَّةُ مَسَائِلُ  
 2986- خَشْيَةٍ أَنْ يَكُونَ فِي إِرَادِهَا  
 2987- أَوْ تُخْرِجَ النُّفُوسَ عَنْ مَأْلُوفِهَا  
 2988- وَمَعَ ذَا فَالْوَقْتُ قَلَّ الْمُنْصِفُ  
 2989- لِذَا ثَنَيْتُ دُونَهَا عِنَانِي  
 2990- قُلْتُ وَمَا اغْتَنَى بِرَسْمِهِ  
 2991- وَفِي الَّذِي أَوْرَدَهُ كِفَايَةٍ  
 2992- وَقَدْ بَذَلْتُ الْجُهْدَ فِي تَقْرِيبِهِ  
 2993- وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا يُوتِينَا  
 2994- وَأَنْ يُثِيبَهُ بِمَا اسْتُفِيدَا  
 2995- وَيَنْفَعَ الْجَمِيعَ بِاقْتِفَاءِ  
 2996- صَلَّى عَلَيْهِ أَكْمَلَ الصَّلَاةِ  
 2997- كَمَا أَقَرَّ مِنْ رِضَاهُ عَيْنَا
- بِهِ انْتَهَتْ مَسَائِلُ الْكِتَابِ  
 مُنْتَقِيًا لِلُّبِّ مِمَّا حَصَّلَهُ  
 رَجَاءَ مَا مِنْ الثَّوَابِ أَمَّلَهُ  
 أَضْرَبْتُ عَنْهَا حِينَ قَلَّ السَّائِلُ  
 مَا يَرْفَعُ التَّائِيَسَ عَنْ وُرَادِهَا  
 فَتُسْرِعُ النُّكْرَ إِلَى مَعْرُوفِهَا  
 فِيهِ وَعَزَّ مُسْعِدٌ وَمُسْعِفُ  
 إِرَاحَةً لِمُمْتَطِي الْبَيَانِ  
 يَشْهَدُ بِإِطْلَاعِهِ وَعِلْمِهِ  
 مَا بَعْدَهُ لِلطَّالِبِينَ غَايَةً  
 لِلْحِفْظِ بِالنَّظْمِ عَلَى تَرْتِيبِهِ  
 عِلْمًا يَزِيدُنَا بِهِ يَقِينًا  
 مِنْ عِلْمِهِ مُبْدِئًا أَوْ مُعِيدًا  
 مَا سَنَّهُ صَفْوَةُ الْأَنْبِيَاءِ  
 مَنْ خَصَّهُ بِآخِرِ الصَّلَاتِ  
 لآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَعْلِيَانَا